

اتفاقية خدمات الوساطة الإلكترونية

التاريخ _____

تم إبرام هذه الاتفاقية بين كل من:

- ١- شركة المدينة للخدمات المالية والاستثمارش م ع م وهي شركة مسجلة في سلطنة عمان برقم سجل تجاري ١٥٩٠٤١٣ وعنوان مكتبها الرئيسي ص ب (١٧) روي ص ب (١١٢) سلطنة عمان ويشار إليها فيما بعد باسم (شركة المدينة).
- ٢- مواطن _____ يحمل جواز سفر رقم _____ وعنوانه هو _____ ويُشار إليه فيما بعد باسم (العميل).

تمهيد

- أ- حيث أن شركة المدينة التي هي شركة مسجلة ومرخص لها من قبل الهيئة العامة لسوق المال قد وافقت على تقديم خدمات الوساطة الإلكترونية إلى العميل وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية (الاتفاقية).
- ب- حيث أنه يعتبر العميل قد قبل الشروط المذكورة و التي ستقوم شركة المدينة بتقديم خدماتها بموجبها. أتفق الطرفان فيما بينهما على ما يلي :

١. تعريفات

تكون للمصطلحات التالية المعنى المرتبط بها في هذه الاتفاقية :

العميل: أي شخص أو مجموعة من الأشخاص (الحساب المشترك) أو شركة ترغب في شراء أو بيع (أسهم، سندات مالية) عن طريق شركة المدينة وفق الشروط المحددة في هذه الاتفاقية.

سوق مسقط: سوق مسقط للأوراق المالية.

الهيئة: الهيئة العامة لسوق المال.

نظام التداول: وهو نظام التداول الإلكتروني الذي يوفر للعميل الوسيلة التي تمكنه من إعطاء أوامر الشراء أو البيع إلكترونياً عن طريق الإنترنت وهو النظام الذي ستعمل على توفيره شركة المدينة للعميل إما بشكل مباشر أو من خلال طرف آخر وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

الصفقة: وهي عمليات طرح السندات والأسهم من جانب شركات المساهمة العامة والجهات الحكومية وسندات الخزانة والأوراق المالية وأي سندات مالية أخرى يتم التداول فيها ويتم تنفيذها عن طريق شركة المدينة أو أي شركة تابعة لها.

٢. تقديم خدمات الوساطة عن طريق التداول الإلكتروني

٢-١ الخدمات الأساسية

تخضع الخدمات الأساسية التي تقدمها شركة المدينة إلى الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وهي كما يلي:

١-١) الإدارة: لفتح وإدارة حساب خاص بصفقات العميل (حساب المحفظة).

٢-١) خدمات الوساطة والتنفيذ: تنفيذ الصفقات الاستثمارية لحساب العميل بموجب التعليمات الصادرة منه سواء بشكل مباشر أو عن طريق أحد البنوك أو الوسطاء أو شركات التوصية أو عضو في مجموعة شركات تبادل السندات المالية أو المؤسسات المالية التي تختارها شركة المدينة.

٣-١) وسائل الدخول والتنفيذ: إتاحة الفرصة للعميل للدخول على نظام التداول بما في ذلك رقم دخول العميل ، الرقم السري وكلمة السر(شفرة الدخول) وهي الخطوات التي تتيح للعميل إصدار الأوامر إلى سوق مسقط للأوراق المالية حسب الأنظمة والإجراءات المتبعة لعمليات التحويل .

٤-١-٢ شرط عدم التصرف؛ فيما عدا الحالات الخاصة المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية فإن كافة العمليات التي تقوم بها شركة المدينة نيابة عن العميل بموجب هذه الاتفاقية تخضع لشرط عدم التصرف بمعنى أنه يكون للعميل الحق في إصدار قراراته الخاصة بشراء أو بيع الاستثمارات ويصدر توجيهاته بذلك إلى شركة المدينة لتقوم بتنفيذها ولن يكون لشركة المدينة الحق في إبرام أي صفقة ما لم يكن هناك تعليمات من قبل العميل بهذا الخصوص.

٣. الأوامر

١-٣ التفويض بإصدار الأمر

عندملي يتم إصدار الأمر إلى نظام التداول فإن العميل يكون قد قبل (دون قيد أو حق الرجوع في ذلك) بنتائج الصفقة مع أي وسيط أو وصي أو أطراف ماثلة أو أي جهات أخرى ويقبل كذلك تسليم واستلام أي وثائق ، تسديد أو استلام أي مبالغ مالية أو إتخاذ أي إجراء آخر ضروري أو تراه شركة المدينة مناسبة لإتمام الصفقات التي تم القيام بها وفقاً للأوامر الصادرة.

٢-٣ وسيلة إصدار الأوامر

١-٢-٣ يتم إرسال الأوامر إلى شركة المدينة عن طريق نظام التداول ويتم الدخول إليه باستخدام شفرة الدخول الخاصة بالعميل وعلى مسؤوليته . الأوامر التي يتم وضعها في نظام التداول عن طريق شفرة العميل تكون بمثابة تفويض لشركة المدينة بأن تضع الأوامر لدى سوق مسقط للأوراق المالية وتنفيذ الصفقة في حساب العميل ويجوز أن يكون الأمر كتابة إما عن طريق البريد الإلكتروني أو التسليم باليد أو بالفاكس أو عن طريق شركة بريد .

٢-٢-٣ يفوض العميل شركة المدينة بأن توقع وتنقل العقود أو أوامر الشراء أو أوامر البيع نيابة عنه ويكون لشركة المدينة الحق في تسوية الأمور المالية بما في ذلك استلام عوائد البيع أو تسديد مبلغ الاكتتاب أو تكاليف الشراء وكذلك الاتصال بالشركات المصدرة والمؤسسات ومتابعة كافة الأمور التي تهم العميل مثل خصيل عوائد الأسهم أو استلام شهادات الملكية والوثائق الأخرى .

٣-٢-٣ يعتبر العميل مسؤولاً عن سرية شفرات الدخول وكذلك عن أي استخدام لهم وفي حالة فقد أو سرقة هذه الشفرات فإن على العميل أن يقوم بإبلاغ شركة المدينة في الحال وأن يطلب منها إعطاء شفرة جديدة عن طريق تقديم طلب كتابي للشركة أو إرساله لها عن طريق البريد الإلكتروني.

٣-٣ تنفيذ الأوامر

١-٣-٣ دون الإخلال بمتطلبات البند ٤-٣ و ٥-٣ وأي متطلبات أخرى تصدر عن سوق مسقط للأوراق المالية وبشرط أن يكون للعميل المال الكافي في حسابه (في حالة إصدار أوامر بالشراء) أو أوراق مالية كافية (في حالة إصدار أوامر بالبيع) فإن شركة المدينة ستأخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الأمر بالتنسيق مع سوق مسقط للأوراق المالية وذلك من خلال التنفيذ الإلكتروني مستخدمة أجهزة الكمبيوتر التابعة لها (السيرفرز).

٢-٣-٣ يقر العميل بعلمه بأنه يجوز لشركة المدينة تنفيذ الأوامر خلال الوقت تجده معقول. ولن تكون شركة المدينة مسؤولة عن أية خسائر قد تطرأ نتيجة أي تأخير من طرفها في العمل حسب تلك الأوامر. كما أنه لا يمكن لشركة المدينة أن تضمن تنفيذ كافة الأوامر أو جزء منها.

٣-٣-٣ يقر العميل بعلمه بأن بعض الأوامر يجب (حسب ما ترى شركة المدينة أو بطلب من العميل) مراجعتها وإدخالها يدوياً وأنه قد يتسبب ذلك حدوث بعض التأخير في تنفيذ تلك الأوامر.

٤-٣-٣ يفهم العميل أيضاً أنه فيما يتعلق بأوامر السوق فإنه سوف يتسلم السعر الذي تم تنفيذ الأمر بموجبه في السوق وقد يختلف ذلك عن السعر الذي يتم به تداول الورقة المالية في وقت إدخال الأمر في نظام التداول كما أن ذلك السعر قد يختلف حسب رسوم السمسرة التي يتم تطبيقها في ذلك الوقت لذا فإن شركة المدينة لن تكون مسؤولة عن أي تغيير يحدث في السعر.

٤-٣ شراء الأوراق المالية

١-٤-٣ من أجل تنفيذ أوامر شراء الأوراق المالية فإنه من الضروري أن يحتوي حساب العميل على الرصيد الكافي قبل البدء في تنفيذ الأمر.

٢-٤-٣ إن أي قرار يتم اتخاذه بإهمال أو تنفيذه بدون وجود رصيد كافي يجوز الغائه أو تصفيته حسب ما تراه شركة المدينة.

٣-٤-٣ على الرغم من أن العميل سيكون مسئول عن كل الأوامر التي تصدر عنه بما في ذلك الأوامر التي تتجاوز الحدود المسموح بها في حسابها، في حالة عدم توفر الرصيد المطلوب في الحساب في شركة المدينة في الوقت الذي تم فيه تنفيذ الأمر فإن على العميل أن يودع المبلغ المطلوب منه في حسابها لدى شركة المدينة عن طريق شيك لحامله أو لأمر أو حوالة بنكية أو تحويل بنكي أو بأي شكل آخر دون تأخير وذلك للتأكيد من أن النقد المذكور قد تم إيداعه وفقاً للقانون ونظام مكافحة غسيل الأموال في سلطنة عمان وحسب توجيهات الهيئة العامة لسوق المال. ويتم الدفع قبل أو في تاريخ التسوية، أما في حالة عدم تسلم المبلغ في تاريخ التسوية فإنه يجوز تسوية حساب العميل دون أي إنذار مسبق. وفي هذه الحالة العميل يكون مسؤولاً عن أية خسائر قد تنشأ نتيجة ذلك وسيكون مطالب بدفع كافة الرسوم المستحقة لشركة المدينة.

٥-٣ بيع الأوراق المالية

١-٥-٣ لأغراض تنفيذ أوامر بيع الأوراق المالية فإنه من الضروري أن يحتوي حساب العميل على الأوراق المالية الكافية التي يراد بيعها قبل الموافقة على تنفيذ أمر البيع. ولن يتم دفع إيراد البيع للعميل حتى يتم تسليم الأوراق المالية لسوق مسقط للأوراق المالية. وسينتم بعد ذلك إيداع إيراد بيع الأوراق المالية في حساب العميل بشركة المدينة. أما في حال عدم استلام الأوراق المالية في تاريخ التداول أو إذا كانت الأوراق المالية المستلمة في وضع لا يمكن تسليمها فيه أو وجود أسباب أخرى تحول دون تسليم العميل الأوراق المالية فإنه سينتم تغطية موقف البيع وإغلاقه عن طريق عملية إعادة الشراء لتدارك الموقف ويتحمل العميل أي خسائر أو نفقات قد تنشأ عن ذلك، بما في ذلك أي عقوبة يقرها سوق مسقط للأوراق المالية.

٤. حقوق الملكية

١-٤ تعتبر أي معلومات يتم تقديمها للعميل من خلال نظام التداول ملكاً خاص لشركة المدينة أو للجهات الأخرى التي تسمح لشركة المدينة بتوزيعها على العملاء ويتم تقديم تلك المعلومات للعميل شخصياً ولن يكون مسموح باستخدامها جاريًا، ويجوز للعميل طبع صورة واحدة من تلك المعلومات من الموقع الإلكتروني لشركة المدينة إلا أنه يجب على العميل حينئذ عدم محو أي حقوق للملكية تكون مطبوعة عليها أو أي ملاحظات أخرى.

٢-٤ ولا يجوز للعميل إطلاع أي أحد على تلك المعلومات أو تعديلها أو نشرها بشكل جاري بدون الحصول على موافقة كتابية من شركة المدينة كما يجب على العميل عدم استخدامها لأية أغراض غير شرعية كما يكون من الواجب على العميل أن يلتزم بأي طلب يوجه له فيما يخص المحافظة على حقوق الملكية الخاصة لشركة المدينة أو الجهات التي توفر لها المعلومات.

٥. الإفصاح عن المخاطر

١-٥ الإقرار بالمخاطر

١-١-٥ يجب على العميل في ضوء أي مخاطر كامنة - أن يقوم بالعمليات فقط إذا كان له دراية كافية بطبيعة العلاقة التعاقدية التي يدخل فيها ومدى المخاطر التي سوف يتعرض إليها.

٢-١-٥ أنه بإبرام هذه الاتفاقية يؤكد العميل أنه على علم بأن الاستثمار في الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية (هو يعرف باستثمار ذو مخاطر) ليس بالطريق الملائم لأي شخص محدود المصادر أو الاستثمارات أو ذو خبرة محدودة في مجال الاستثمار. ويقر العميل بأنه مسئول من قراره عما إذا كانت تلك المعاملة مناسبة له في ضوء حالته المالية ويكون بمفرده مسؤولاً عن أية خسائر قد تنشأ عن التعامل في أي أدوات مالية في أي سوق للأوراق المالية ولن تكون شركة المدينة مسئولة بأي شكل من الأشكال عن أي خسارة أياً كانت. وبالإضافة لذلك فإن أية خسائر لن تكون محل نزاع طالما أنه لم يتم بالكشف بشكل كامل عن المخاطر الكامنة أو لأن العميل لم يقدم لشركة المدينة الشرح الكامل للمخاطر الكامنة. ويكون العميل مسؤولاً عن أي تبعات على علم بأنه لا يمكن الرجوع عن التعاقد الذي تم إبرامه بموجب هذا النظام. يقر العميل ويوافق على أنه لن يكون هناك أي ضمان للأرباح أو حماية من الخسائر عند القيام بتنفيذ عمليات شراء أو بيع للأوراق المالية أو أي أدوات مالية أخرى يتم التعامل فيها من خلال هذه الاتفاقية.

٢-٥ تقلب سعر العملة وأداء السوق

١-٢-٥ أنه بإبرام هذا الاتفاقية يؤكد العميل و يوافق على ما يلي:
أ - أنه على وعي تام بالمخاطر الكامنة التي قد تنشأ عن الاختلاف في أسعار تبادل العملات وتقلب أسعار العملة وأن شركة

المدينة لن تتحمل أي مسئولية عن أية خسائر قد حدثت نتيجة لتقلب أسعار العملة .

ب- أن القيمة الإستثمارية قد تزداد أو تنخفض و إن شركة المدينة لن تكون مسئولة عن ذلك ولن تتحمل أي مسئولة تجاه العميل عن أية خسائر ربما حدثت نتيجة لأداء أيًا من الأوراق المالية.

٣-٥ عدم تقديم توصيات أو نصائح

١-٣-٥ تقوم شركة المدينة بتمكين المستثمرين من الدخول على نظام التداول. على الرغم من أن شركة المدينة تقوم بتقديم بيانات أو معلومات أو محتويات متعلقة بتوجهات الاستثمار والفرص المتاحة لبيع أو شراء الأوراق المالية فإنه يجب على العميل عدم تفسير تلك المعلومات على أنها نصائح إستثمارية أو مالية أو ضريبية أو قانونية .

٢-٣-٥ يقر العميل أن شركة المدينة لا تقدم توصيات أو تعرض نصائح استثمارية من أي نوع.

٣-٣-٥ مع عدم الاخلال بنص البند (٥) من هذا الإتفاقيه يكون العميل مسئولاً عن تقييم المخاطر والمزايا المتعلقة باستخدام أيًا من البيانات أو المعلومات أو المحتويات المتاحة على نظام التداول قبل اتخاذ أية قرارات بناءً على تلك البيانات أو المعلومات أو المحتويات. ومقابل استخدام تلك المعلومات والبيانات والمحتويات فإن العميل يوافق على عدم تحميل شركة المدينة أو أي مصدر من مصادر معلوماتها الأخرى المسئولية عن وقوع أي أضرار قد تنشأ نتيجة قرار يصدر عن العميل معتمداً على المعلومات المتاحة في نظام التداول.

٤-٥ محتويات نظام التداول

١-٤-٥ يجوز لشركة المدينة تقديم من آن لآخر محتويات تحصل عليها من مصادر أخرى من خلال نظام التداول قد تحتوي هذه المحتويات على معلومات متعلقة ببيانات سوق المال والأسعار والأخبار والآراء والتقارير والأبحاث. كما أن شركة المدينة لن تصادق على تلك المحتويات أو تعتمد صحتها أو صحة توقيتها بل ستوفرها فقط على أساس أنها خدمة وأشياء مفيدة للإطلاع فقط. كما أن شركة المدينة أو أي طرف آخر لن يضمن دقة أو اكتمال أو صحة المحتويات كما أنها لن تضمن أي نتائج قد تترتب عن استخدام العميل لها أو اعتماده عليها في اتخاذ القرار. وقد تصبح تلك المحتويات لا يعتمد عليها لعدة أسباب من بينها التغيرات في حالة السوق أو الظروف الاقتصادية. لن تلتزم شركة المدينة أو أي طرف آخر بتحديث أي معلومات أو آراء الموضوع في النظام الإلكتروني موجودة. كما أنها قد تتوقف عن توفير المحتوى الموجود على نظام التداول في أي وقت بدون أي إشعار مسبق. ويقر العميل بأن شركة المدينة أو أي طرف آخر لن يكون مسئول في حالة وقف أو انقطاع أو عدم دقة المحتوى الموجود على نظام التداول كما أن العميل يكون ملزماً بعدم إعادة توزيع أو تسهيل عملية توزيع المحتوى أو حتى توفير الدخول على المحتوى لأي شخص غير مصرح له من قبل شركة المدينة.

٥-٥ المخاطر المتعلقة بالتداول عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)

١-٥-٥ توفر شركة المدينة وسائل الدخول في نظام التداول الموجود على موقعها الإلكتروني ويكون العميل مسئولاً عن توفير المعدات والأنظمة المطلوبة لاستخدام نظام التداول كما يكون مسئولاً عن دفع أي رسوم أو مصروفات تطلب منه مقابل الإطلاع على المحتوى. يستخدم العميل نظام الأمن الذي تتطلبه شركة المدينة كما أنه سيرسل البريد الإلكتروني الخاص به لشركة المدينة لكي تستخدمه في مراسلته إلكترونياً.

٢-٥-٥ يقر العميل بأنه يقبل كل المخاطر التي ربما تكمن في نظام التداول هذا والتي من بينها:

- أ. مخاطر أمنية متعلقة بحدوث أي تدخل أو انتهاك لنظام التداول من قبل قراصنة الإنترنت (الهاكرز) أو أي طرف آخر.
- ب. مخاطر متعلقة بفقد شفرات الدخول (أو جزء منها) أو استخدام شفرة دخول العميل من قبل أي طرف آخر أو أي أشخاص غير مصرح لهم.
- ج. مخاطر متعلقة بسوء استخدام نظام التداول أو التأخير في تنفيذ أو وضع الأوامر أو بسبب تبدل الأمر أو فقده عبر وسائل الاتصال.
- د. رفض أو إلغاء الأمر من قبل سوق مسقط للأوراق المالية.
- هـ. رفض أو إلغاء الأمر من قبل المدينة.
- و. خطر حدوث تضاعف أو تكرار للأمر الذي تم وضعه في نظام التداول سواء حدث ذلك بشكل متعمد أو بشكل غير متعمد من قبل العميل أو إرسال الأمر مرتين أو وضعه في غير مكانه الصحيح.

- ز. مخاطر سوء تعريف الأمر والقصور في تعبئة إستمارة الأمر.
- ح. المخاطر التي تنشأ بسبب وجود فيروسات الإنترنت والتي قد تضرب مقدم خدمة الإنترنت أو أجهزة الكمبيوتر في شركة المدينة أو أجهزة الكمبيوتر التي يعمل عليها العميل.
- ط. عدم توافق الأجهزة التي يعمل عليها العميل مع نظام التداول.
- ي. أي مخاطر أخرى لم يتم ذكرها والتي يمكن تفسيرها على نحو مقبول من قبل المحترفين في تلك الصناعة.

٦. إخلاء وتحديد المسؤولية

- ١-٦) يقر العميل بموافقته وفهمه لفحوى استخدامه لنظام التداول طالما أنه متاح وبالشكل الذي ينص عليه القانون وعليه فإن شركة المدينة تخلي مسؤوليتها من أية ضمانات من أي نوع فيما يتعلق بنظام التداول أو أي منتجات أو خدمات متاحة من خلاله سواء كان معلن عنها أو تعرف ضمناً وذلك يتضمن على سبيل المثال وليس الحصر الضمانات الكامنة للتسويق ومدى صحة توجه معين أو ضمان عدم وجود إنتهاكات.
- ٢-٦) لا تضمن شركة المدينة أي من الأعمال التالية:
- ١-٢-٦) أن يلبي نظام التداول حاجات وتوقعات العميل.
- ٢-٢-٦) أن يعمل الموقع الإلكتروني بشكل مستمر دون انقطاع وبشكل آمن ولحظي وخالي من الفيروسات والأخطاء والفيروسات المرتبطة بالتاريخ أو الوقت أو أي محتويات أخرى مضرّة.
- ٣-٢-٦) أن تكون النتائج التي قد يحصل عليها العميل من استخدامه لنظام التداول دقيقة ويعتمد عليها.
- ٤-٢-٦) أنه يمكن تصحيح أي أخطاء في نظام التداول.
- ٥-٢-٦) صحة أو دقة البيانات والمواد المقدمة والمعروضة في نظام التداول أو الاعتماد عليها. أي محتوى يتم تحميله من موقع شركة المدينة أو يتم الحصول عليه من استخدام نظام التداول يكون باختيار العميل وعلى مسؤوليته الخاصة ويكون العميل بمفرده مسئول عن أية أضرار قد تحدث للأجهزة الخاص به أو أي فقد للبيانات نتيجة لتحميل أيّاً من تلك المحتويات المذكورة.
- ٦-٢-٦) يوافق العميل على أن شركة المدينة أو أي طرف آخر يشترك في توفير الخدمات الموجودة على نظام التداول لن يكون مسؤولاً عن أية أضرار قد تحدث نتيجة لوقوع حادث سرقة أو دخول غير مصرح به أو عطل في جهاز الكمبيوتر أو أنظمة الاتصال أو أية أشياء أخرى قد تخرج عن سيطرة شركة المدينة أو سيطرة الأطراف الأخرى المشتركة معها.
- ٧-٢-٦) لن يكون هناك ضمان لصحة أي نصيحة أو معلومات تحصل عليها من أحد موظفي أو عملاء شركة المدينة أو من على نظام التداول طالما لم يتم النص على ذلك صراحةً في هذه البنود والشروط.
- ٨-٢-٦) لن تكون شركة المدينة أو أيّاً من فروعها أو مديري فروعها أو موظفيها أو عملائها مسئولين عن أضرار طارئة أو خاصة أو طارئة وعلى سبيل المثال وليس الحصر الأضرار التي قد تحدث نتيجة فقد الأرباح أو العوائد أو الدخل أو الشهرة أو الاستغلال أو البيانات أو أي حالات فقد مادية أخرى (حتى لو كانت شركة المدينة قد تلقت إخطار بإحتمال وقوع تلك الأضرار) والتي ربما تنشأ عن:
- أ. إستخدام أو عدم القدرة على استخدام نظام التداول.
- ب. نفقات الحصول على الخدمات أو تدبيرها أو الحصول على بدائل لها والتي قد تنشأ عن أية بضائع أو بيانات أو معلومات أو خدمات تم شرائها أو الحصول عليها أو رسائل تم استلامها أو المعاملات التي تم الدخول فيها من خلال نظام التداول.
- ج. الدخول على حساب العميل أو تحويله أو عمليات تحويل البيانات التي تنشأ بسبب سلوك العميل (بما في ذلك أي سلوك غير شرعي) أو تلك الناجمة عن التكاثر أو الإهمال.
- د. بيانات أي طرف آخر أو سلوكه على نظام التداول.
- هـ. حدوث تدخل أو انتهاك لنظام التداول عن طريق قرصنة الإنترنت (هاكرز) أو أي طرف آخر وهو ما قد ينشأ عنه تحويل أوامر العميل أو وضعها بشكل خطأ ولن تتحمل الشركة المدينة أي مسؤولية عن تعويض الأضرار التي ربما تنشأ عن ذلك أو مسؤولية تغيير الأوامر التي يتم إعطائها لنظام التداول كما أن أية أوامر يتم وضعها من خلال شفرة الدخول الخاص بالعمل تكون ملزمة ونهائية.

- و. المسئوليات الناتجة عن فقد شفرة الدخول أو استخدام شفرة الدخول من قبل طرف آخر غير مصرح له. يكون العميل مسؤولاً بمفرده عن أي استخدام لشفرة الدخول الخاص به ويتولى تلك المسئولية بدءاً من اليوم الذي يتسلم فيه شفرة الدخول.
- ز. أي استخدام خاطئ لنظام التداول لأي سبب من الأسباب على سبيل المثال بسبب حدوث خطأ في البرنامج أو عطل يعود سببه لمقدمي خدمة الإنترنت أو نتيجة لحدوث هجوم فيروسي أو أية أحداث عرضية أخرى قد تؤدي إلى تعطل أو عدم القدرة على تنفيذ الأوامر أو تعديلها أو إلغائها أو نتيجة لفقد الأمر أثناء الاتصال.
- ح. رفض أو إلغاء الأمر من قبل سوق مسقط للأوراق المالية.
- ط. تمتلك شركة المدينة الحق في رفض أي أمر تجده غير ملائم أو يعرض موقفها المالي للخطر أو يكون متعارض مع قوانين ولوائح سوق الأوراق المالية. ولن تتحمل شركة المدينة أي مسئولية أو التزام نتيجة لسوء التقدير الذي قد يؤدي إلى إلغاء أو سحب أي أمر.
- ي. سيكون العميل بمفرده مسؤولاً عن حدوث أي تضاعف للأمر الذي يتم وضعه في نظام التداول سواء حدث ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد أو نتيجة لحدوث خطأ في وضع الأمر.
- ك. أي فقد يحدث نتيجة لوجود أوامر غير معرفة بشكل سليم أو الخطأ في تعبئة استمارة الأوامر.
- ل. أي مسئوليات أخرى متعلقة بأجهزة الكمبيوتر لم يتم ذكرها ويمكن تفسيرها بشكل مقبول من قبل المحترفين في تلك الصناعة.
- م. القوة القاهرة: أي فقد يحدث نتيجة لوقوع حادث خارج عن نطاق سيطرة شركة المدينة (بما في ذلك أية أعطال قد تحدث في خطوط أو أجهزة الاتصال أو مشكلات في الأجهزة أو البرامج أو الدخول الغير مصرح به أو نتيجة لأحوال الطقس السيئة أو الحرائق أو نشوب حرب أو عمليات إرهابية أو حوادث عرضية أو قرارات حكومية أو احتجاجات عمالية..إلخ).

٧. التعويض

يوافق العميل على تعويض شركة المدينة والدفاع عنها أو عن فروعها أو موظفيها أو مديريها أو عملائها ضد أي مطالبات أو مسئوليات أو أضرار أو خسائر أو نفقات بما في ذلك أتعاب المحاماة والنفقات التي قد تحدث أو المتعلقة بدخوله أو استخدامه لنظام التداول الإلكتروني.

٨. في حالة الوفاة أو الإفلاس

في حالة وفاة أو إفلاس العميل (وهي الحالة التي يصبح فيها غير قادر على تسلم أو دفع أو إرسال أو تحويل الأوراق المالية التي يكون طلب العميل شرائها أو بيعها) تقوم شركة المدينة بوقف المعاملة ويكون العميل أو وكيله القانوني مسؤولاً عن أي خسائر أو نفقات ويتم إعلامه في حالة وجود فائض قد يظهر بعد ذلك.

٩. التعديل

يجوز لشركة المدينة تعديل بنود وشروط هذه الاتفاقية و/أو جدول الرسوم و/أو الاتفاقيات المكملة التي يتم توقيعها وذلك بإرسال إشعار مكتوب للعميل يخاطره بالتغيرات المقررة. وتصبح تلك التغيرات سارية المفعول بعد مرور (١٥) يوم من تاريخ إرسال المدينة للإشعار ولن تسري أية تعديلات بالاتفاقية على أية أوامر أو معاملات حالية أو أية حقوق قانونية أو التزامات قد نشأت عن ذلك.

١٠. قواعد وأنظمة التعامل بالسوق

إن جميع التعاملات التي يجريها العميل تخضع للقوانين واللوائح والنظم وتفسيراته والأعراف المعمول بها في سوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال وقد تكون خاضعة أيضاً لقوانين والنظم المعمول بها في البلدان المرتبطة بتلك التعاملات.

١١. أيام التداول

يقر العميل بفهمه للتعليمات التي يجب تنفيذها في هذه الأيام والأوقات فقط وهي الأوقات التي تكون فيها شركة المدينة أو الأسواق ذات العلاقة مفتوحة للتداول.

١٢. معلومات للمستثمرين الأجانب

يكون نظام التداول المشار إليه في هذه الاتفاقية متاحاً فقط للأشخاص المؤهلين للقيام بالعمليات في سوق مسقط للأوراق المالية ولا يعتبر نظام التداول هذا وسيلة للإغواء أو لعرض منتج أو خدمة استثمارية من أي نوع لأي شخص.

١٣. الاستخدام العالمي

بما أن الشبكة المعلوماتية (الأنترنت) طبيعة عالمية فإنه يجب على العميل أن يلتزم بالقوانين المحلية الخاصة بالتعامل عن طريق شبكة المعلومات العالمية والتي تتضمن القوانين والقواعد والتنظيمات الخاصة بالبلد التي يعيش فيها العميل أو بلد آخر يدخل منها العميل على نظام التداول وعليه يجب على العميل أن يعرض شركة المدينة عن أية خسائر أو أضرار قد تعاني منها نتيجة لقيامه بأي انتهاك لتلك القواعد والقوانين.

١٤. السرية

تفاصيل الحفظه والعمليات التي يتم إجرائها في حساب العميل يتم التعامل معها بسريته تامة باستثناء وجود ضرورة للكشف عنها (أ) بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أو (ب) أمر قضائي أو (ج) صدور أمر من أي جهة مصرفية أو تنظيمية أو حكومية يتعلق بالكشف عن تلك المعلومات لتأدية واجبات رسمية وذلك بشرط ضمان استخدام تلك المعلومات في أغراض محددة فقط في ما عدا ذلك تظل تلك المعلومات سرية

١٥. الكشف عن العلاقة

يحق لشركة المدينة الإفصاح عن تفاصيل علاقة العميل مع شركة المدينة لأطراف أخرى تتعامل معها من أجل تأدية خدمات استثمارية متفق عليها بالنيابة عن العميل بشرط المحافظة على سرية استخدامها ومتطلبات استخدامها بالنيابة عن العميل.

١٦. الرسوم والأتعاب

١٦-١) الرسوم:

يحق لشركة المدينة أن تفرض رسوم مقابل الخدمات التي توفرها بموجب هذه الاتفاقية ويتم إخطار العميل بهذه الرسوم من وقت لآخر حسب جدول الرسوم الذي تضعه شركة المدينة. ويجوز لشركة المدينة تعديل هذه الرسوم طبقاً لما ينص عليه البند (٩) من هذه الاتفاقية

١٦-٢) أتعاب أخرى:

يكون العميل مسؤولاً عن دفع جميع المصروفات والرسوم والنفقات والالتزامات التي تنكبدها شركة المدينة فيما يتعلق بتشغيل الحساب وذلك مثل الغرامات المفروضة وفقاً لما تنص عليه قوانين وأنظمة سوق مسقط للأوراق المالية. وتشمل هذه المصروفات على سبيل المثال وليس الحصر:

١٦-٢-١) أي حكم قضائي أو تسوية أو مصروفات بما في ذلك النفقات القضائية التي يتم تحملها والمتعلقة بتنفيذ أو إجراءات تنفيذ أية أحكام قضائية ذات علاقة بحساب العميل.

١٦-٢-٢) كافة الضرائب المستحقة على الاستثمارات والدخل المنسوب لحساب العميل.

١٦-٢-٣) رسوم التسجيل والرسوم الأخرى وأتعاب الاعتماد والسمسرة المصروفات الأخرى المستحقة والمتعلقة بامتلاك أو بيع الأسهم.

١٦-٢-٤) كافة النفقات والمصروفات الأخرى التي تحملتها شركة المدينة والمتعلقة بحساب محفظة العميل بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر رسوم العمل بالوكالة إذا كانت مطبقة.

٣-١٦ الدفع:

١-٣-١٦ يدفع العميل لشركة المدينة خلال أيام التسوية (T+3) وفي يوم إغلاق حساب محفظة العميل مبلغ يساوي إجمالي الرسوم والأتعاب الأخرى المستحقة لشركة المدينة المذكورة أعلاه والتي لم يتم خصمها مسبقاً من الحساب. وتكون شركة المدينة مخولة بخصم هذه الرسوم والأتعاب شهرياً من حساب الحفظة حسب الإجراءات التي تنص عليها الاتفاقية والتي يخول العميل من خلالها شركة المدينة بالحصول على الأموال المستحقة لها. كما يتم جمع كافة المبالغ المستحقة على حساب العميل إلى أن يتم سداد الضرائب المستحقة وخصومات الأخرى لكي

٢-٣-١٦ تتمكن شركة المدينة أو أي طرف آخر من الحصول على مستحقاته بالكامل.

٤-١٦ المفصلة:

١-٤-١٦ يكون لشركة المدينة حق الحيازة على أية مبالغ مالية يتم إيداعها في حساب العميل وعلى كافة الاستثمارات والأصول الأخرى التي يمتلكها العميل والتي تكون في سيطرة شركة المدينة وذلك في حالة ما إذا كانت هنالك مبالغ مستحقة الدفع من قبل العميل إلى شركة المدينة.

٢-٤-١٦ وعليه يكون من حق شركة المدينة في أي وقت أو من وقت لآخر فور المطالبة بالسداد بعد ثلاثة أيام عمل إشعار مسبق للعميل، تجميد كل المبالغ وبيع الاستثمارات أو أي أشياء أخرى ذات قيمة لتسوية أية مبالغ مستحقة من العميل.

١٧. وسائل الإتصال

١-١٧ الإشعارات:

أن جميع الإخطارات والمحادثات والإشعارات بهذه الإتفاقية يجب أن تتم في شكل كتابي وترسل بالبريد أو البريد السريع أو تسلم باليد أو الفاكس أو الوسائل الإلكترونية ويتم إرسالها للأطراف وفقاً للتفاصيل المذكورة أدناه:

إلى العميل:

العنوان: _____ ص.ب: _____، الرمز البريدي: _____ هاتف: _____ فاكس: _____
البريد الإلكتروني: _____

من: المدينة للخدمات المالية والاستثمارية (ش.م.ع.م.)

العنوان: ص.ب: ١٧١، الرمز بريدي: ١١٢ - روي، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٨٢٣٩٠٠ (٩٦٨) + فاكس: ٢٤٨١٨٧٠٠/٥٠٠ (٩٦٨) +
البريد الإلكتروني: emadina@almadina.com

٢١٧ المراسلات:

أي مراسلات يتم إرسالها للعميل من قبل أي أطراف أخرى أو أي طرف ذو علاقة بالعميل تسلمتها شركة المدينة وأي مراسلات روتينية أخرى من شركة المدينة للعميل بما في ذلك التقارير الشهرية يجب إرسالها بالبريد من قبل شركة المدينة إلى العميل على عنوان البريد المذكور أعلاه أو أي عنوان آخر يتم إبلاغ شركة المدينة به كتابياً.

١٨. القانون والتشريع

١-١٨ هذه الإتفاقية خاضعة لأحكام القانون المطبق في سلطنة عمان.

١٩. إنهاء الإتفاقية

١-١٩ تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداءً من التاريخ السابق ذكره وتستمر حتى يتم إنهائها بواسطة أي من الطرفين في أي وقت بسبب أو بدون سبب وذلك بإرسال إشعار كتابي للطرف الآخر وتظل الاتفاقية سارية فيما يتعلق بكافة المعاملات التي يتم تنفيذها من خلال نظام التداول بغض النظر عن أي إلغاء أو أي إجراء آخر متعلق بنظام التداول.

٢-١٩ بغض النظر عن أي شروط في الاتفاقية فإن شركة المدينة الحق في وقف أو إلغاء (في أي وقت بسبب أو بدون سبب أو بدون إشعار كتابي مسبق) كل أو جزء من نظام التداول أو دخول العميل لأي نظام للتداول أو من أجل تغيير طبيعة أو تكوين أو تواجد نظام التداول أو من أجل تغيير حدود التداول أو المعاملات التي قد يجريها العميل من خلال نظام التداول.

٣-١٩ الأثر المستقبلي: إن إنهاء هذه الاتفاقية يتم بدون الإخلال بأي من التشريعات الخاصة بتنفيذ أو استكمال المعاملات التي تم البدء فيها بالفعل. وتكون شركة المدينة مخولة بتسليم الرسوم أو أية مبالغ أخرى مستحقة طبقاً لما تنص عليه الاتفاقية حتى تاريخ الإنهاء وأن تعوض عن كافة الخسائر التي قد حدثت بسبب تسوية أو إنهاء الالتزامات الحالية وكل النفقات والمصروفات التي تتكبدها الشركة لإتمام عملية الإنهاء. ويخول العميل شركة المدينة خصم أية مبالغ تعتقد أنها ضرورية لسداد كافة الرسوم والأنعاب الأخرى القائمة وذلك بالخصم من الأصول أو ببيع الاستثمارات إذا تطلب الأمر لسداد ما قد يتبقى من تلك المبالغ.

٢٠. إستيعاب الإتفاقية

١-٢٠ يقر العميل بأنه قرأ وفهم هذه الإتفاقية وأنه قد حصل على فرصة تلقي استشارة قانونية مستقلة وأنه يوافق على أن تنظم هذه الإتفاقية علاقته بشركة المدينة.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من نسختين يحتفظ كل طرف بنسخة منها.

من قبل وبالنابة عن:

شركة المدينة للخدمات المالية والاستثمارية (ش.م.ع.م.)

الاسم: _____

المنصب: _____

التوقيع: _____

العميل:

الاسم: _____

يمثل: _____

التاريخ: _____

التوقيع: _____